تسيير القرض الفلاحي للمغرب

أحدث الصندوق الوطني للقرض الفلاحي كمؤسسة عمومية خاضعة لوصاية وزارة الفلاحة سنة 1961. وقد خول له انطلاقا من سنة 1987 القيام بأنشطة مؤسسة بنكية شاملة منفتحة على قطاعات اقتصادية جديدة وخضع منذ سنة 1993 لمراقبة بنك المغرب بمقتضى القانون البنكي لنفس السنة.

وقد عرف الصندوق تطوراً مؤسساتياً في سنة 2004 من خلال تحوله إلى شركة مساهمة، ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس مراقبة، سميت "القرض الفلاحي للمغرب" وذلك وفقا لمقتضيات القانون رقم 15.99 الصادر في 11 نونبر 2003 والقاضي بإصلاح القرض الفلاحي.

وبذلك فإن مهام القرض الفلاحي تستجيب لمتطلبين إثنين:

- من جهة، المتطلب الوارد في القانون رقم 15.99 بتاريخ 11 نونبر 2003، المتعلق بإصلاح القرض الفلاحي للمغرب، والذي حدد مهمته الرئيسية في "تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي". إضافة إلى قيام القرض الفلاحي للمغرب "لحساب الدولة وفقا لقرارات الحكومة، بمهام المرفق العمومي من خلال تفعيل الاتفاقيات ذات الصلة"؛
- ومن جهة أخرى، استناداً إلى المتطلب الوارد في نظامه الأساسي، الذي يعتبر بموجبه القرض الفلاحي للمغرب "مؤسسة ائتمان يمكن لها أن تحترف بصفة اعتيادية جميع العمليات الممكن مزاولتها من طرف المؤسسات البنكية".

ويخضع القرض الفلاحي منذ شهر يوليوز من سنة 2007 للقواعد البنكية خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والقواعد الاحترازية.

ويمنحان هذان المتطلبان القرض الفلاحي للمغرب خاصية أكيدة مقارنة مع باقي الأبناك، لكن دون أن يعفيه هذا التميز من التقيد بالقواعد الاحترازية، ذلك أن القرض الفلاحي للمغرب يتحمل مسؤولية المرفق العمومي مع احترام واجبات مؤسسة بنكية شاملة.

ولتقييم أداء القرض الفلاحي للمغرب، ارتكزت المهمة الرقابية للمجلس الأعلى للحسابات، في المقام الأول، على إجراء تقييم شامل لوضعيته المالية، وفي المقام الثاني على تقييم مساهمته في تمويل ودعم القطاع الفلاحي. وتجدر الإشارة إلى أن المهمة الرقابية التي قام بها المجلس برسم السنوات الممتدة ما بين 2009 و2015، اقتصرت على القرض الفلاحي للمغرب كشركة مساهمة، ولم تشمل شركاته الفرعية كتمويل الفلاح ومؤسسة أرضي.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

مكنت مهمة مراقبة تسيير القرض الفلاحي للمغرب من تسجيل ملاحظات تهم المحورين التاليين:

أولا. تشخيص وضعية القرض الفلاحي للمغرب

يعنى هذا التشخيص بالجوانب التالية:

- تأثير الاختيارات الاستراتيجية للسنوات الأخيرة على الموازنة، لاسيما فيما يتعلق بالسيولة وملاءة الذمة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مع القيام بتحليل مكونات هذه الموازنة.
- تحليل أنشطة الاستغلال والنتائج النهائية والمردودية المالية والإنتاجية.

أ. مخاطر الموازنة

أثبتت الأزمات المالية العالمية الحديثة مدى تأثير مخاطر الموازنة على المؤسسات البنكية. وقد دفع مصدر الهشاشة هذا، بنك المغرب إلى تشديد القواعد الاحترازية بصفة منتظمة، وحث المؤسسات البنكية على الملاءمة المستمرة لأنظمة تدبيرها للمخاطر. وفي هذا الإطار، قام القرض الفلاحي للمغرب بإدخال تغييرات على أدوات تدبيره لهذه المخاطر.

➢ **تطور إيجابي وقابل للتحسن لأداء القرض الفلاحي للمغرب**

شهد القرض الفلاحي للمغرب قبل تحوله إلى شركة مساهمة تدهوراً ملحوظاً في وضعيته المالية. فقد بينت قوائمه المالية نهاية سنة 2003 أن قيمة الأموال الذاتية السلبية بلغت ناقص 5,3 مليار درهم، والناتج الصافي البنكي بلغ 0,86 مليار درهم. أما الديون المتعثرة فقد سجلت نسبة 40%.

ولأجل تجاوز هذه الوضعية، اعتمد القرض الفلاحي للمغرب ثلاثة مخططات مقاولاتية: المخطط الأول تحت عنوان "CAP 2008" امتد من سنة 2005 إلى سنة 2008، تلاه مخطط "GCAM 2013" والذي امتد من سنة 2009 إلى 2013، وأخيراً مخطط "CAP 2016" والذي هم الفترة الممتدة بين 2014 و2016.

وعلى إثر هذه المخططات، سجلت النتائج المالية للقرض الفلاحي تقدما إيجابيا، لكن هذا التقدم يظل قابلا للتحسن. فعلى سبيل المثال انتقلت الأموال الذاتية المنظمة للبنك من ناقص 5,3 مليار درهم سنة 2003 إلى 8 مليار درهم سنة 2016، كما ارتفع حجم القروض المستحقة من 14 مليار درهم سنة 2003 إلى 66 مليار درهم سنة 2016. كما عرفت الودائع خلال نفس الفترة تطوراً من 18 مليار إلى 72 مليار درهم، وكذا بالنسبة للناتج الصافي البنكي الذي انتقل من 800 مليون درهم سنة 2003 إلى 3,45 مليار درهم سنة 2016.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه النتائج لم تتطور طبقا لتوقعات مختلف المخططات الاستراتيجية، حيث أن القرض الفلاحي غالبا ما يحدد بمناسبة هذه المخططات أهدافاً داخلية لا تتماشى مع وضعيته وإمكانياته ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه، لاسيما فيما يتعلق بالمردودية وبالنشاط وبالمؤشرات المالية والاحترازية.

➢ تطور متباين للودائع والالتزامات

أدت الصعوبات المواجهة في بلوغ بعض الأهداف الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بجلب الودائع، إلى عرقلة تحقيق نمو متوازن مما ساهم في تنامي المخاطر البنكية وزيادة الضغوط على المردودية.

ولقد أدى مجهود التحكم في تزايد المخاطر البنكية (مخاطر ملاءة الذمة المالية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان) إلى التأثير السلبي على النتائج. وقد تعزز هذا التأثير نتيجة بنية محفظة موازنة القرض الفلاحي للمغرب (الأصول والخصوم). كما تؤدي هاته البنية مع اقترانها بسياق قطاعي غير ملائم إلى تضاؤل الهوامش العملياتية للمؤسسة.

ويعكس الجدول أسفله تطور هذه المؤشرات:

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأموال الذاتية الاحترازية (مليون درهم)	2886	4379	4789	6200	6900	7295	7807	8045
الأصول مرجحة بالمخاطر (مليون درهم)	37407	49471	51633	56363	59614	63546	63617	66602
نسبة TIER-ONE الأموال الذاتية من الدرجة الأولى		% 5,75	% 6,31	% 7,83	% 8,10	% 9,15	% 9,25	% 9,10
نسبة ملاءة الذمة المالية	% 7,7	% 8,9	% 9,3	% 11,1	% 11,6	% 11,6	% 12,3	% 12,1
نسبة السيولة	% 102,8	% 95,6	% 70,8	% 81,4	% 84	% 91		
نسبة السيولة على المدى القريب					% 59	% 97	% 126	% 104

TIER-ONE نسبة الأموال الذاتية من الدرجة الأولى : نسبة الأموال الذاتية الأساسية على المخاطر المرجحة، وينبغي ألا يقل عن نسبة 8% بالنسبة لكل مؤسسة ائتمانية، على أساس فردي وموحد.

نسبة ملاءة الذمة المالية: هي مؤشر مجموع الأموال الذاتية (من الصنف الأول والثاني) على مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المرجحة. ويجب ألا تقل قيمته عن 12%

نسبة السيولة: هو معامل بين عناصر الأصول المتوفرة والقابلة للتحقيق على المدى القريب وبين الاستحقاقات الآنية وعلى المدى القريب. القيمة الدنيا التي يجب على المؤسسات البنكية احترامها بصفة دائمة هي 100%.

نسبة السيولة على المدى القريب: مؤشر يمكن المؤسسات البنكية من التصدي للأزمات الاقتصادية الحادة. وينبغي على احتياطات السيولة أن تفوق مصادر إنفاق السيولة.

➢ توتر نسبي لوضعية سيولة القرض الفلاحي للمغرب

يعتبر عدم تناسب تطور ودائع العملاء مع تطور الالتزامات أحد أهم أسباب تعرض القرض الفلاحي لمخاطر السيولة، إذ أن متوسط معدل النمو السنوي للودائع سجل خلال السنوات الأخيرة نسبة 3,5% في حين أن هذه النسبة بلغت 6,5% بالنسبة للالتزامات.

ولم يتقيد القرض الفلاحي للمغرب بالمقتضى الاحترازي الخاص بالسيولة والمفروض من طرف بنك المغرب إلا عند نهاية سنة 2015، ويرجع ذلك جزئيا إلى القيام بعمليات أموال ذاتية من المستوى الأول والثاني (نسبة سيولة 100% ونسبة سيولة على المدى القصير 113%).

كما أدى تدبير القرض الفلاحي للمغرب لهذه الوضعية الصعبة من حيث السيولة إلى تركيز الودائع على عدد محدود من المودعين وزيادة كل من التكاليف الناتجة عن اللجوء إلى عمليات السوق (خاصة عمليات توريق العقارات) وموارد العملاء بفوائد وكذلك إلى عدم احترام بعض المقتضيات التنظيمية في مجال جمع الودائع.

➢ ضغوط كبيرة على مؤشرات ملاءة الذمة المالية

أدى النمو القوي للقروض خلال السنوات الأخيرة، المقرون بمحدودية تأثير النتائج المحققة من طرف القرض الفلاحي للمغرب على تعزيز الأموال الذاتية إلى إحداث ضغوط كبيرة على مؤشرات ملاءة الذمة المالية.

ونتيجة لمختلف عمليات توطيد الأموال الذاتية، استطاع القرض الفلاحي للمغرب أن يحترم كلا من نسبة ملاءة الذمة المالية سنة 2015 مسجلا بذلك 12,3% ونسبة الأموال الذاتية من الدرجة الأولى (TIER-ONE) في سنة 2014 التي بلغت 9,15%.

ولقد تم تقويم وضعية ملاءة الذمة المالية للقرض الفلاحي للمغرب من خلال تدابير منها عملية إعادة التقييم المحاسبي للعقارات التي مكنت من تسجيل فارق تقييم بلغ 409 مليون درهم. غير أن عملية إعادة التقييم المحاسبي للعقارات لم تتم وفقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها (خاصة القانون المحاسباتي رقم 88-9، وقانون المالية رقم 99-26 للسنة المالية 2000-1999 والدليل العام للمعايير المحاسبية، والمخطط الحسابي لمؤسسات الائتمان). حيث أن هذه العملية اقتصرت على إعادة تقييم ستة عقارات فقط، في حين أن النصوص القانونية التي تنظم هذا النوع من العمليات تقتضي أن تشمل هذه الأخيرة جميع العقارات.

➢ شبه استقرار الديون المتعثرة

ظلت القيمة المطلقة للديون المتعثرة للقرض الفلاحي للمغرب شبه مستقرة في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، وقد لوحظ ارتفاعها ابتداء من سنة 2015 نتيجة اعتبارات ظرفية ونتيجة الديون المتعثرة لشركة سامير:

بمليون درهم

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الديون الخامة على العملاء	47490	50678	54357	56809	60056	63795	66224	69531
الديون معلقة الأداء الخامة على العملاء (CES)	5178	4869	4451	4601	4505	4832	5598	5957
نسبة الديون معلقة الأداء	% 10,9	% 9,6	% 8,2	% 8,1	% 7,5	% 7,6	8,45 %	% 8,6
كلفة المخاطر	659	680	720	669	698	604	1056	1048

➢ بعض القروض المتعثرة لا يتم تصنيفها طبقا للقواعد المنصوص عليها من قبل البنك المركزي

إن القروض التي تستجيب لمعايير التصنيف كقروض ما قبل مشكوك فيها أو مشكوك في تحصيلها أو تلك التي تعتبر كديون معرضة للمخاطر، لا يتم تصنيفها بشكل تلقائي ضمن الفئات الموافقة لها.

وعليه، فإن بعض القروض المتعثرة لا يتم تكوين مخصصات احتياطية كافية لها وفقا للمقتضيات التنظيمية، لاسيما تلك المضمنة في منشور بنك المغرب رقم 19/G/2002 بتاريخ 23 دجنبر 2002 والمتعلق "بتصنيف القروض وتغطيتها بالمخصصات الاحتياطية".

وقد بلغت تقديرات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص النقص في تكوين مخصصات احتياطية للقروض المتعثرة، في متم سنة 2015، 545 مليون درهم بالنسبة للقروض المعرضة للمخاطر استنادا على نسبة مخصصات احتياطية قيمتها 50%، و146 مليون درهم بالنسبة للقروض المشكوك في تحصيلها اعتمادا على نسبة مخصصات احتياطية بلغت 25%، وأخيراً 46 مليون درهم بالنسبة للقروض ما قبل المشكوك في تحصيلها استناداً على نسبة مخصصات احتياطية قيمتها 10%.

وفي هذا الإطار، يؤكد القرض الفلاحي للمغرب على تبنيه لمقاربة قائمة على تقييم يتناسب مع الوضعية الاقتصادية للزبون واحترام القواعد، لكون القرض الفلاحي للمغرب يمارس نشاطه في قطاع اجتماعي (الفلاحة).

وعلاوة على ذلك، فإن المراقبة المادية لبعض ملفات القروض أثبتت أنه لا يتم أحيانا احترام مقتضيات المنشور السالف ذكره خاصة فيما يتعلق بتكوين المخصصات وبتطبيق تخفيضات على ضمانات الرهون العقارية وتحيينها، وبالتالي مراجعة المخصصات الاحتياطية المكونة.

وقد قدر المجلس الأعلى للحسابات مبلغ النقص في تكوين المخصصات الاحتياطية المرتبطة بعدم تطبيق التخفيضات على ضمانات الرهون العقارية، في حوالي 100 مليون درهم.

➢ ارتفاع مخاطر السوق خاصة في الاستثمارات بصناديق ذات حساسية كبيرة

ساهمت أنشطة السوق التي قام بها القرض الفلاحي للمغرب في تعويض التكاليف المرتبطة بتدبير مخاطر السيولة وملاءة الذمة المالية المترتبة عن اختلالات الموازنة. وقد همت هذه الأنشطة عمليات التوظيف في هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، مع ما يرافقها من مخاطر أسعار الفوائد، وكذا الرفع من حجم الأموال المستثمرة في عقود الصرف لأجل والتي تكون مقرونة بارتفاع مخاطر أسعار الصرف.

وينطوي لجوء القرض الفلاحي للمغرب إلى هذا النوع من الأنشطة بالأسواق المالية على مخاطر متزايدة، لكونه يتم دون تحديد أسقف للتعرض للمخاطر بالنسبة للأموال الذاتية. وبذلك، فإن حجم العمليات في هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة قد تزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ليبلغ 6,7 مليار درهم مع نهاية 2014، علما أن هذه التوظيفات خصت صناديق ذات حساسية كبيرة.

ب. الوضعية المحاسبية والمالية

➢ بنية الخصوم والأصول، تحدي رئيسي للمؤسسة

يبين الجدول أسفله تطور أهم المؤشرات.

بمليون درهم

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ودائع العملاء	47258	48687	49451	52020	54431	61194	64085	66342
ديون العملاء السليمة	42312	45810	49906	52208	55552	58962	60664	63573
الناتج الصافي البنكي	2119	2271	2462	2658	2845	2960	3066	3450
معامل الاستغلال	% 50,1	% 51,1	% 51,2	% 51,4	% 51,4	% 51,7	% 53	% 49,6
الناتج الصافي	345	372	412	321	406	430	336	308

تبقى بنية أصول وخصوم القرض الفلاحي للمغرب قابلة للتحسن. فعلى مستوى الخصوم، لاحظ المجلس أنه قد تمت مكافأة بعض الأموال المودعة للسحب تحت الطلب بكلفة مرتفعة نسبيا، خاصة تلك المملوكة من قبل المؤسسات العمومية وبعض العملاء المهنيين والشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الأموال المودعة للسحب تحت الطلب تبقى ضئيلة مقارنة مع ودائع العملاء، نظراً لكون أغلب عملاء القرض الفلاحي للمغرب ينحدرون من المجال القروي وشبه الحضري ويعتبرون قليلي الادخار.

أما فيما يخص بنية أصول القرض الفلاحي للمغرب، فهي تتميز بنسبة كبيرة من الديون معلقة الأداء خاصة على مستوى القروض القابلة للإهلاك، وباللجوء المتكرر لعمليات توطيد القروض خاصة تلك المتعلقة بالقروض الفلاحية.

كما أن أسعار الفائدة تطبق على القروض في غياب لسياسة موثقة مما يؤدي أحياناً إلى اعتماد أسعار منخفضة مقارنة مع كلفة الموارد.

➢ مؤشرات النشاط والمردودية للقرض الفلاحي للمغرب قابلة للتحسن

على صعيد الأنشطة، يرتبط تطور الناتج الصافي البنكي للقرض الفلاحي للمغرب بالهامش المسجل على مستوى الفوائد، ويشكل هذا الهامش نسبة مهمة في النتائج المحققة. ولذلك، فإن القرض الفلاحي للمغرب مطالب بتطوير نسبة الهامش المسجل على مستوى العمولات للتخفيف من اعتماده على الهامش المسجل على مستوى الفوائد.

كما أن ثقل كل من الخيارات والظرفية يظهر جلياً على مستوى استقرار منحنى الناتج الصافي البنكي. علاوة على ذلك، فإن هذا الاستقرار لا يتوافق مع الارتفاع المسجل على مستوى التكاليف العامة للاستغلال، ولا يتم تقويمه بشكل كاف عبر الرفع من الإنتاجية وتنويع الخدمات قيد الاعتماد.

وبالفعل، فالتكاليف العامة للاستغلال تسجل منحى تصاعدي أكبر من ذلك المسجل على مستوى الناتج الصافي البنكي، مما يجعل معامل الاستغلال في حدود 52,9% في سنة 2015 و49,6% في سنة 2016.

وبالرغم من توفر القرض الفلاحي على رابع أهم موازنة في القطاع البنكي، واحتلاله لنفس المرتبة على مستوى حجم الموارد والالتزامات، فإنه لا يوجد في وضعية مريحة على مستوى إنتاجية موظفيه ووكالاته. وعليه فإنه خلال سنة 2014 على سبيل المثال، ناهزت نسبة مجموع الموازنة على موظفي القرض الفلاحي للمغرب حوالي 21,98 بينما بلغ عدد الموظفين بالوكالة الواحدة 8 موظفين.

وبناء على ما سبق، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **مضاعفة الجهود المبذولة على مستوى جمع الودائع بدون فائدة المودعة في حسابات لسحبها عند الطلب، خاصة في المجال الحضري، والحد من حجم الموارد بفائدة مرتفعة والخاصة بعملائه من المؤسسات المالية والعمومية؛**
- **التحكم في تطور الالتزامات وربطها بمستوى الأموال الذاتية، بهدف التمكن من الحفاظ على ملاءة الذمة المالية وفق الحدود التنظيمية المعتمدة؛**
- **الحرص على تتبع وملاءمة المخصصات الاحتياطية لتغطية الديون المتعثرة حسب أصنافها كديون ما قبل مشكوك فيها أو كديون مشكوك في تحصيلها أو كديون معرضة للمخاطر باحترام القواعد الاحترازية لبنك المغرب، وذلك باعتماد جدول زمني واضح وموثق؛**
- **تأطير عمليات السوق ذات المخاطر العالية حسب الأسقف المحددة وفقاً للأموال الذاتية؛ وينبغي على هذه الأسقف أن تكون مصنفة حسب نوع العمليات وأن تكون موضوع تتبع مستمر من طرف الهيئات التقريرية.**

ثانيا. مساهمة القرض الفلاحي في تمويل ودعم القطاع الفلاحي

يعتبر تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي، المهمة الرئيسية للقرض الفلاحي للمغرب، وترتبط هذه الأخيرة بشكل وثيق بمهام المرفق العمومي ولاسيما عناصرها المتعلقة بمساعدات الدولة والتحفيزات الأخرى لتشجيع الاستثمار الفلاحي.

في هذا الإطار، واكب القرض الفلاحي للمغرب الدولة في مجموعة من التدابير المتعلقة بتشجيع وتنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، كدعم أسعار الفائدة المطبقة على القروض الفلاحية، وتخفيف حجم مديونية الفلاحين الصغار وإعادة جدولة الديون المستحقة.

موازاة مع ذلك، فإن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب ساهمت في تمويل مخطط المغرب الأخضر، الذي أدرجته في مخططاتها الاستراتيجية GCAM2013 وCAP2016.

أ. دعم تمويل القطاع الفلاحي

قررت الدولة، سنة 2007، تعزيز الدعم الذي تقدمه للعالم القروي من خلال المساهمة في دعم التكاليف المرتبطة بتمويل الأنشطة الفلاحية، عن طريق تخفيض سعر الفائدة المطبق على القروض الفلاحية.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة بإبرام اتفاقية مع القرض الفلاحي للمغرب بتاريخ 21 يناير 2007 حول "دعم تمويل القطاع الفلاحي"، تهدف إلى اقتسام عبء تخفيض أسعار فائدة القروض الفلاحية الممنوحة خلال مدة الاتفاقية (من 21 يناير 2007 إلى 31 دجنبر 2011) بين طرفي الاتفاقية وذلك حسب الجدول أسفله:

	تخفيض أسعار الفائدة (بدون رسوم)	
	حصة القرض الفلاحي (%)	حصة الدولة (%)
قروض على المدى القريب	-2,5	-2,5
قروض على المدى المتوسط	-2,5	-1

تتكون الفئة المستهدفة من هذه الاتفاقية من الفلاحين عملاء الصناديق المحلية والجهوية للقرض الفلاحي، وتهم القروض الفلاحية الجديدة الموجهة للتسيير أو التجهيز على المدى المتوسط. وتم تمويل حصة الدولة لهذه العملية من الميزانية العامة للدولة وحدد سقفها في 250 مليون درهم.

ويرصد الجدول أسفله وضعية القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي والتي تم تقديمها لتدعيم طلباته المتعلقة بالحصول على حصة الدولة من عملية دعم اسعار الفائدة.

السنة	مجموع القروض (وضعية القروض)		المجموع	فارق الفوائد على حساب القرض الفلاحي	فارق الفوائد على حساب الدولة
	قروض على المدى القريب	قروض على المدى المتوسط والبعيد			
2007	449095985	229947312	679043297	18673690	14879560
2008	1246522700	1917339576	3163862277	87006212	50728595
2009	1060143425	3328440616	4388584041	142947928	71775260
2010	1021871559	4130855653	5152727213	150779470	77023035
2011	864182770	4128162669	4992345439	196315856	92650470

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

وقد سجل المجلس الأعلى للحسابات ملاحظات بخصوص تفعيل وتنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر تتمثل في ما يلي:

➢ غياب دراسة قبلية لتطبيق ولتعميم الدعم

تم العمل بالاتفاقية دون القيام بدراسة معمقة ومدعمة لمحفظة قروض القرض الفلاحي للمغرب، والتي كانت ستمكن من التمييز بين إجراءات التخفيف المرتقبة حسب طبيعة المخاطر المرتبطة بالقروض، وحسب كل ملف قرض على حدة، والضمانات المقدمة، والجهة، وكذا الغرض منه ومدته.

وبالفعل، فقد تم تعميم الدعم على مُجمل القروض ذات الصلة بالمجال الفلاحي لفائدة الفلاحين الصغار وكذا الكبار، وذلك بتطبيق سعر 5% بالنسبة للقروض القصيرة الأجل و5,5% للقروض المتوسطة الأجل.

كما تم تعميم سعر الفائدة وتحديده في 5% و5,5% على القروض الفلاحية دون أن يخضع بدوره لدراسة تبين حجم تأثير هذا التدبير على أداء القرض الفلاحي وعلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

➢ عدم احترام بعض بنود الاتفاقية

نتيجة لتعميم دعم أسعار الفائدة المطبق على القروض الفلاحية، لم يتم الامتثال لبعض بنود الاتفاقية المتعلقة خاصة بأغراض التمويلات وطبيعة القروض وكذلك شريحة الفلاحين المستهدفة من دعم تمويلاتهم.

وبهذا الخصوص، فإن المجلس لاحظ ما يلي:

- استفادت تمويلات غير فلاحية من القروض بأسعار فائدة تفضيلية في إطار الاتفاقية المذكورة، منها قروض للاستثمار وقروض للسكن أو مشاريع عقارية (في مستويات محددة لم تتجاوز 1%). تنضاف الى هذه التمويلات غير الفلاحية مجموعة من القروض بمبالغ مهمة مصنفة على أنها قروض فلاحية بقاعدة البيانات في حين أنها تخص تمويل قطاعات أخرى. وبالتالي، تكون الدولة قد تحملت فارق سعر الفائدة المتعلق بتمويلها؛
- رغم أن الاتفاقية تقتصر على القروض على المدى القريب والمتوسط، فإن قروضاً على المدى البعيد استفادت أيضاً من دعم أسعار الفائدة ومثلت 11% من المبلغ الإجمالي المدعم أي ما يُناهز 653 مليون درهم؛

➢ مخاطر زيادة حصة الدولة في الدعم

يقوم القرض الفلاحي للمغرب بإعداد طلبات الحصول على حصة الدولة في تمويل دعم أسعار الفائدة، وتشمل بيانات القروض التي استفادت من الدعم المذكور. إلا أن الخصائص الفعلية للاكتتاب بالنسبة لبعض ملفات القروض، خاصة ما يتعلق منها بمبلغ القرض وطبيعته ومدته وسعر الفائدة المطبق، مختلفة عن تلك التي تم اعتمادها لاحتساب مبالغ الدعم. وكمثال على ذلك:

- فيما يخص الاختلافات المتعلقة بالسعر المطبق على القروض، لوحظ أن:
  - 21% من القروض بسعر 5% المبينة في طلبات الحصول على حصة الدولة هي في الواقع مكتتبة بأسعار تفوق 5%.
  - 26% من القروض المسجلة بسعر فائدة 5,5% هي ممنوحة بأسعار أقل، تتراوح بين 0% و5,25%.
- فيما يتعلق بالاختلافات المتعلقة بمدة القرض، فقد لوحظ أن القروض المكتتبة على المدى المتوسط قد استفادت من دعم سعر بنسبة 5% المخصص للقروض على المدى القريب، عوض أن تستفيد فقط من 3,5% المخصص لها.

➢ استمرار تطبيق الدعم خارج أي إطار تعاقدي مع الدولة

رغم انتهاء سريان الاتفاقية في 31 دجنبر 2011، فإن جل القروض الموجهة للفلاحة مازالت تمنح بمعدلات فائدة 5% بالنسبة للقروض على المدى القصير و5,5% على المدى المتوسط والبعيد. ويعتبر القرض الفلاحي للمغرب ذلك من الحوافز الهيكلية لتطوير الفلاحة ومواكبة مخطط المغرب الأخضر، لكن استمرار دعم اسعار الفائدة وتمديد مدة تطبيقه يتمان دون توقيع اي عقد ملحق لاتفاقية2007 أو اتفاقية جديدة بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب.

ب. عملية إعادة التأهيل المالي للفلاحين الصغار

تتجلى أهم عناصر عملية إعادة التأهيل المالي لسنة 2011 في التخفيف من حجم ديون الفلاحين الصغار (عن طريق الإعفاء الجزئي للديون المستحقة) وفي إعادة جدولة و/أو إعادة تأهيل الديون المستحقة بهدف إعادة إدماج الفلاحين الصغار في نظام التمويل البنكي.

➢ تخفيف حجم ديون الفلاحين الصغار

بلغت محفظة الديون المتخلى عنها 766 مليون درهم مكونة من 173.366 ملف قرض، وهي مقسمة بين القروض القابلة للاستخماد بحوالي 722 مليون درهم من الديون المتخلى عنها والقروض المتجددة بحوالي 44 مليون درهم.

➢ تكرار الإجراءات المواكبة للفلاحين لنفس محفظة القروض

لم تمكن آليات تنفيذ هذه العملية من التمييز بين القروض التي استفادت من إجراءات المواكبة التي اتخذتها الدولة مسبقاً بُغية تحقيق نفس الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرة تمويل الفلاحين الصغار.

وعليه، فجل القروض (غير الموطدة) مصدر القروض المتخلى عنها هي، في غالبيتها، قروض جديدة منحت بين سنتي 2007 و2011 بأسعار فائدة مدعمة على إثر الاتفاقية بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب، الرامية إلى تشجيع تمويل القطاع الفلاحي.

كما تشكل القروض الموطدة نسبة مهمة من المستحقات المستفيدة من التخلي الجزئي، فقد خضع حوالي 30.700 ملف بمبلغ 240 مليون درهم (أي 31% من كلفة العملية) لإجراءات تأهيل أو إعادة جدولة سابقة.

➢ تنفيذ عملية التخلي الجزئي للديون قابلة للتحسن

تمت عملية التخلي الجزئي عن الديون المستحقة للقرض الفلاحي بمعالجة آلية واستفاد منها الفلاحون الذين لا تتجاوز قروضهم الجارية 000 100 درهم موقوفة بتاريخ 31 ماي 2011. وأثارت المعالجة الآلية مجموعة من الملاحظات حول نجاعتها في تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية التي استهدفت بالأساس تخفيف عبء ديون الفلاحين الصغار.

وبهذا الخصوص، لاحظ المجلس ما يلي:

- استفادت بعض القروض الممنوحة لقطاعات أخرى غير الفلاحية من التخلي الجزئي (قروض الاستهلاك، قروض العقار، وكذلك قروض الاستثمار). وتمثل هذه القروض نسبة 0,7 % من المبلغ الإجمالي للتخلي أي ما يناهز مبلغ 5,2 مليون درهم، قامت الدولة بتحمل نصفه؛
- استفادت كذلك من هذه العملية بعض القروض الممنوحة قبل بضع شهور فقط من تاريخ حصر القرض الجاري، أي 31 ماي 2011. حيث أن المبالغ التي تم التشطيب عليها تهم أساسا رأس المال المقترض. فبالنسبة مثلا للقروض الممنوحة خلال سنة 2011، تعلق الأمر بحوالي 1765 ملف قرض تم التخلي بموجبها عن أكثر من 20 مليون درهم؛
- كما أن بعض القروض استفادت من العملية رغم كونها غير مؤهلة للاستفادة من عملية التخلي لكونها راكمت عددا مهما من المستحقات معلقة الأداء وكان من الواجب تصنيفها ضمن الديون المتعثرة وتكوين مخصصات احتياطية لتغطيتها، حسب قواعد بنك المغرب؛

أما بالنسبة للديون المتعلقة بالحسابات الجارية التي تم التخلي عنها، فقد همت العملية حسابات الفلاحين المدينين بأقل من 100.000,00 درهم دون إرساء وسائل المراقبة للعملاء الذين يمتلكون حسابات جارية متعددة بوكالات مختلفة، كما استفادت أرصدة حسابات الشيكات العادية من عمليات التخلي بما يقارب مليوني درهم، ولم يتم وضع أية وسائل لمراقبة الشرط المتعلق بمستوى القرض الجاري في حال توفر الزبون في نفس الوقت على دين قابل للاستخماد وحساب جاري مدين.

➢ إعادة جدولة ديون الفلاحين الصغار

بخصوص عملية إعادة جدولة الديون التي تم تعميمها على الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار، بلغ عدد ملفات القروض المعنية 144.967 ملفاً بمبلغ قدره 3,524 مليار درهم. وهمت العملية القروض القابلة للاستخماد والقروض المتجددة.

كما شملت العملية إعادة هيكلة ملفات قروض بلغ عددها 17.751 ملفاً بمبلغ يقدر ب 419 مليون درهم تم بموجبها استعادة حوالي 196 مليون درهم من الاحتياطات المكونة لتغطية الديون المستحقة المتعلقة بها، لكن هذه الملفات لم تحض بأي تتبع كما تنص على ذلك قواعد بنك المغرب نظرا لوضعيتها قبل عملية التأهيل المالي للفلاحين (ملفات محل نزاع قبل عملية التأهيل المالي).

من جانب آخر أبان تقييم تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية إعادة جدولة ديون الفلاحين خاصة ما يتعلق منها بتحسين الوضعية المالية للفلاحين، أن النتائج المحققة كانت غير كافية ومحدودة الأثر نسبيا، حيث أنه لوحظ:

➢ **تطور طفيف لبنية محفظة الديون المؤهلة**

تبين أهمية الملفات الموطدة ضمن محفظة الديون التي تمت إعادة جدولتها (أي 38% من القروض الجارية و32% من الملفات) الطبيعة المتواترة لعمليات إعادة الجدولة (الفردية والجماعية) التي يقوم بها القرض الفلاحي للمغرب والتي تهم نفس الملفات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن محفظة الديون المؤهلة خلال سنة 2011 لم تشهد أي نمو ملحوظ بعد مرور أربع سنوات على تاريخ إعادة جدولتها، ذلك أنه بتاريخ 31 أكتوبر 2015، جاورت نسبة الديون المصفاة والسليمة في محفظة الديون التي تمت إعادة جدولتها (38%) النسبة المسجلة قبل عملية سنة 2011 (أي 33% من المستحقات المؤهلة بالنسبة للقروض القابلة للاستخماد). كما أن نسبة القروض المتعثرة استقرت في 65% وهي نفس النسب المسجلة قبل عملية 2011 (أي 67%).

وفي المقابل، ارتفع حجم المستحقات معلقة الأداء من 55% من القرض الجاري بتاريخ 31 ماي 2011 (1,425 مليار درهم) إلى أكثر من 66% من القرض الجاري بتاريخ 31 أكتوبر 2015 (1,727 مليار درهم).

➢ **الوضع المالي للمستفيدين من عملية التأهيل المالي لا يزال صعبا**

استناداً إلى الوضعية المالية للمستفيدين من عملية التأهيل المالي سنة 2011، يتبين أن أثر هذه الأخيرة يظل محدوداً وغير مستديم. فرغم تحسن معدل مستوى رصيدهم البنكي سنة 2015 منتقلا من 4.180,00 درهم إلى 5.870,00 درهم، فإن نسبة الزبناء الفلاحين الذين يمتلكون ودائع بنكية لم تشهد أي تحسن خلال السنوات التي تلت عملية إعادة جدولة الديون.

موازاة مع ذلك، فإن نسبة الزبناء المتوفرين على حسابات مكشوفة مدينة استقر عند نسبة 87% مع ملاحظة ارتفاع مبلغ السحب على المكشوف مع توالي السنوات، حيث انتقل متوسطه من 700 درهم سنة 2011 إلى حوالي 2000 درهم سنة 2014 قبل أن يستقر في 1580 درهم بعد عملية اعادة جدولة الديون سنة 2015.

ج. مواكبة تمويل مخطط المغرب الأخضر

وقعت الحكومة والقرض الفلاحي للمغرب اتفاقيتين بمبلغي 20 مليار درهم و25 مليار درهم، بهدف مواكبة تمويل مخطط المغرب الأخضر. وبهذا الخصوص لاحظ المجلس ما يلي:

➢ **نقائص على مستوى تنزيل الاتفاقيتين**

بخصوص الاتفاقية الأولى الموقعة سنة 2008، لاحظ المجلس غياب خطة عمل لتفعيلها، رغم تقريرها توزيع التمويل المرصود بها حسب البرامج المصادق عليها من قبل المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من جهة ومخططات عمل القرض الفلاحي للمغرب من جهة اخرى.

أما بالنسبة للاتفاقية الثانية الموقعة في أبريل 2014، فقد أدرج القرض الفلاحي للمغرب مواكبة تمويل مخطط المغرب الأخضر ضمن برنامجه الاستراتيجي المتعلق "بدعم الفلاحة والصناعة الفلاحية"، بيد أن تفعيل هذا البرنامج، وبالتالي، مواكبة مخطط المغرب الأخضر، لم يتم حسب مخططات تنفيذية تسمح بتغطية كلا من الجهات وسلاسل الإنتاج كما هو مقرر في المخطط الاستراتيجي للبنك الممتد من 2016 إلى 2024.

➢ **تحقيق أهداف التمويل مع افتقارها للدقة الكافية**

لقد مكنت مواكبة القرض الفلاحي للمغرب لتمويل مخطط المغرب الأخضر من تحقيق التزامات قروض بلغت 36 مليار درهم في الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2015 (يتجلى دور القرض الفلاحي بهذا الصدد في تمويل المشاريع الاقتصادية الناتجة عن دينامية مخطط المغرب الأخضر دون أن يكون مبادراً لخلق مشاريع الاستثمار).

غير أن عدم إسناد بعض ملفات القروض إلى أغراض التمويل المناسبة لها أدى الى ادراج بعض ملفات القروض غير الفلاحية ضمن إنجازات البنك المتعلقة بمواكبة مخطط المغرب ألأخضر والإنتاج لصالح القطاع الفلاحي، مما يؤثر على حصر توزيع تمويلات القرض الفلاحي للمغرب بين القطاعات الفلاحية والصناعات الفلاحية من جهة، والقطاعات الأخرى من جهة ثانية.

وبهذا الخصوص، يوصي المجلس الأعلى للحسابات، فيما يتعلق بمهمة المرفق العمومي، بإرساء وتطوير منظومة تعاقدية تحكم علاقات الدولة مع القرض الفلاحي للمغرب من أجل تفعيل وتنفيذ عمليات المساعدة والدعم، مع التمييز بين إجراءات الدعم الهيكلية والإجراءات الظرفية الموجهة للعالم القروي وللفلاحة، مع استهداف أفضل للفلاحين والجهات.

كما يوصي المجلس القرض الفلاحي للمغرب بأن يعمد إلى إنجاز دراسات لتقييم الإجراءات المتخذة وسبل تفعيلها، حتى يتمكن من قياس نتائجها ومدى تأثيرها على تسيير أنشطة القرض الفلاحي للمغرب وأداؤه.

وفي هذا الإطار، يسجل المجلس الأعلى للحسابات تبني القرض الفلاحي للمغرب للجهوية التي تتوخى من خلالها استهدافا أدق لعمليات دعم ومساعدة الفلاحين، وتتبعاً أفضل لملفات القروض.

كما أن المجلس يأخذ بعين الاعتبار التقدم المسجل من أجل جعل المعطيات المتوفرة في نظام المعلومات أكثر موثوقية، مما سيساهم في جعل تدخلات القرض الفلاحي للمغرب ومساهمات الدولة أكثر دقة وملاءمة.

II. جواب رئيس مجلس الإدارة الجماعية للقرض الفلاحي للمغرب

(نص مقتضب)

أولا. تشخيص وضعية القرض الفلاحي

أ. مخاطر الموازنة

➢ **تطور أداء القرض الفلاحي**

(...)

عندما تحول البنك قانونا من صندوق وطني للقرض الفلاحي (سابقًا OFS) الى القرض فلاحي للمغرب، شركة مجهولة الاسم، سنة 2003، كانت أموال البنك الذاتية سلبية ومقدرة ب 5.3- مليار درهم (مع مراعاة متطلبات الاحتياط التي يضعها البنك المركزي). وقد وصلت اليوم الى 9.9 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا مذهلا يقدر ب 15 مليار درهم.

انتقل الناتج البنكي الصافي من 800 مليون درهم الى 3.45 مليار درهم (3.9 مليار درهم باعتبار فروع البنك) وتم تسجيل نفس النهج التصاعدي فيما يخص ودائع الزبناء التي مرت من 18 مليار درهم الى 76 مليار درهم في متم 2017 وكذا قروض الزبناء التي مرت من 14 مليار درهم مع نسبة قروض معلقة الأداء تصل 40% الى 70 مليار درهم سنة 2017 بنسبة قروض معلقة الأداء تقدر ب 8%

وقد أمكن تحقيق هذه الإنجازات من خلال خطط إعادة هيكلة وتطور ونمو طموحة، مكنتنا من التغلب على نقاط التحول الحاسمة التي عرفها البنك وبالتالي إعادة بناء المؤسسة وتحقيق نموها لتصبح اليوم واحدا من الفاعلين الرئيسيين في المشهد البنكي المغربي.

لقد استطاع القرض الفلاحي للمغرب بفضل رؤيته واستراتيجيته، الارتقاء بنفسه الى مرتبة رابع أكبر بنك في الساحة والشريك المالي المتميز لمخطط المغرب الأخضر والوصول إلى مليوني حساب، على الرغم من التأثير الكبير لمهام المرفق العام التي يؤديها. وتجدر الاشارة الى ان الأهداف المتعلقة بمهمة المرفق العام هذه تحددها إدارة البنك في إطار نهج تطوعي وليس في إطار عقد برنامج من أي نوع كان.

وهكذا فان القرض الفلاحي للمغرب يؤدي مهمة المرفق العام ويتحمل كامل مسؤولياته في هذا الإطار كما تمت الاشارة الى ذلك في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بدون أي مقابل وبكل ما يترتب عن ذلك من عواقب وفي نفس الوقت يسهر البنك على احترام القواعد الاحترازية.

بشكل عام، فان خططنا الاستراتيجية منبثقة عن أهداف توضع داخليا ومصادق عليها من قبل مجلس الرقابة.

➢ **تطور المؤشرات**

كما هو موضح في جدول المجلس الأعلى للحسابات أدناه، استطاع القرض الفلاحي للمغرب منذ 2015 الامتثال لجميع المؤشرات التنظيمية والحسابية: نسبة السيولة، ونسب TIER-ONE ونسبة الملاءة.

بمليون درهم	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأموال الذاتية الاحترازية	2886	4379	4789	6200	6900	7295	7807	8045
الأصول مرجحة بالمخاطر	37407	49471	51633	56363	59614	63546	63617	66602
TIER-ONE (%)		5.75	6.31	7.83	8.10	9.15	9.25	9.10
نسبة الملاءة المالية (%)	7.7	8.9	9.3	11.1	11.6	11.6	12.3	12.1
نسبة السيولة (%)	102.8	95.6	70.8	81.4	84	91		
نسبة السيولة على المدى القريب (%)					59	97	126	104

وقد استطاع البنك رغم ثقل مهمة المرفق العام وخصوصيته كبنك للعالم القروي من الارتقاء الى مستوى الأبناك الأخرى بما فيها تلك التي ترتكز على مجموعات كبرى وطنية او دولية.

(...)

➢ **مؤشر نسبة السيولة**

(...)

ابتداء من 2015، بدأ القرض الفلاحي للمغرب يحترم القواعد الاحترازية فيما يخص نسبة السيولة كما لاحظته لجنة المجلس الأعلى للحسابات

تاريخيا، لم يكن القرض الفلاحي يتوفر على موارد الزبناء كما هو الحال اليوم. لقد كان أغلب زبناء البنك من القرويين وهي شريحة قليلة الادخار كما تشهد على ذلك احصائيات بنك المغرب الخاصة بالتقسيم الجغرافي للودائع.

(...)

كما يجدر التذكير بالنقاط الآتية:

- طبعت المرحلة ما بين 2010 و2013 بالأزمة الاقتصادية العالمية وعواقبها على الاقتصاد الوطني والقطاع البنكي المغربي بأسره والذي عرف تراجعا في جمع الودائع
- النمو الكبير للالتزامات الذي نتج عن ضغط على جمع الموارد
- كلما حقق البنك أهدافه، كلما ألزمه القانون بالامتثال لنسب أكثر صرامة كما كان الحال بالنسبة لنسبة السيولة التي تحولت إلى LCR سنة 2013

➢ **مؤشر نسبة الملاءة**

كما لوحظ من طرف المجلس الأعلى للحسابات فقد توصل فعلا القرض الفلاحي إلى احترام نسبة الملاءة ابتداء من سنة 2015 (12.3%) ونسبة TIER-ONE منذ 2014 (9.15%). إلا أنه من الضروري طرح مسألة ارتفاع أمواله الذاتية حتى يتسنى للبنك مواكبة تطوره المستقبلي.

(...)

وحتى يتمكن القرض الفلاحي من تحقيق نمو أكبر ورفع قدرته على إعطاء القروض وبالتالي المستوى العام لنشاطه وكذا الالتزام بالقواعد الاحترازية المرتقبة فيما يخص الأموال الذاتية يتوجب التفكير حول كيفية تعزيز الأموال الذاتية مستقبلا. ويبقى مرجعنا بهذا الخصوص مشروع الجهوية والدخول للبورصة الذي سلم للجنة وهو في قيد الدراسة من طرف الجهات المختصة (بنك المغرب، مجلس الرقابة والوزارات الوصية).

كما أن مجلس الرقابة قد أخذ علما بمبدئ رفع رأسمال البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 مارس 2018.

➢ **الديون المعلقة الأداء**

يبين استقرار نسبة الديون المعلقة الأداء المشار إليها من طرف المجلس الأعلى للحسابات، مدى سيطرة البنك على تكلفة مخاطره والمجهودات الكبرى التي يبدلها لتتبع الديون واستيفائها.

(...)

نتج هذا الإنجاز عن الجهود التي تم بدلها فيما يخص معالجة القروض المتعثرة وتعزيز هيكل تدبير مخاطر القروض خاصة عن طريق نهج خاص بأنشطة البنك.

➢ **تصنيف الديون**

لا يتم تصنيف ملفات الفلاحين الصغار بطريقة أوتوماتيكية حتى لا يصبحوا مفلسين. يلعب البنك دور مهدئ اجتماعي ومثبت اقتصادي للعالم القروي لذا فيتوجب على البنك أولا استنزاف جميع محاولات الاستيفاء الودية وإعطاء الفلاحين فرصة لمتابعة نشاطهم.

ويتم التصنيف حسب الممارسات الجاري بها العمل على الساحة والقوانين التي تأخذ بعين الاعتبار آفاق تسوية مفاجئة علما أن هناك احتمال إن يدفع بالشركات إلى الإفلاس، ويعمل البنك على حفظ مصالحه مع احترام المصلحة العامة. لذا فهو يقوم بتقييم دائم للتصنيفات اللازمة.

(...)

وبهذا فإن البنك يفرق بين التزاماته القانونية ومهمته كبنك للنمو.

➢ **مخاطر السوق**

استطاع القرض الفلاحي للمغرب تدارك تأخيره فيما يخص أنشطة السوق بشكل جزئي وهو نهج كان لا بد منه في ظل منحى انخفاض هوامش الفائدة الذي تعرفه الساحة.

إلا أن محفظة القرض الفلاحي تبقى آمنة إلى حد كبير لأنها مكونة في أغلبيتها من سندات الخزينة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق صناديق مخصصة.

خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2015، كانت أنشطة السوق للقرض الفلاحي محصورة وموجهة نحو الوساطة أكثر منها إلى أخذ الموافق، والاستثمارات والبحث عن الناتج البنك الصافي.

ب. الوضعية المحاسبية والمالية

➢ **بنية الخصوم والأصول**

(...)

زبناء البنك هم زبناء خاصون لهم إشكاليات خاصة، اجتماعية واقتصادية، تحتم اتخاذ نهج خاص بهم. فهم مكونون أساسا من فلاحين وقرويين وأشخاص يقطنون في المجال الشبه حضري وكذا من شرائح محرومة تسكن بالمجال الحضري. كل هذه مناطق هشة اقتصاديا، تضررت بشكل كبير من سنوات الجفاف.

وهذا ما يدفع القرض الفلاحي إلى إجراء عمليات اعادة جدولة ملفات الفلاحة كلما اقتضى الأمر وذلك كما تحتم عليه مهمته للمرفق العام.

وبالنسبة لكبار الزبناء المودعين، فأغلبهم من المؤسسات العامة والمالية وتبقى ودائعهم في نفس مستوى الأبناك الأخرى حيث يتراوح ما بين 17 % و26 % من مجموع الودائع.

وقد اعتمد البنك منذ سنتين سياسة اختيارية للخفض من مستوى ودائع المؤسسات العامة.

➢ **مؤشرات النشاط والمردودية**

(...)

تطورت حصة الهامش على العمولات في الناتج البنكي الصافي وأصبح الفارق الآن بالنسبة للقطاع البنكي يقدر ب 2 % إلى 3%. كما أن زبائن القرض الفلاحي قليلي الإقبال على منتوجات الاعتمادات المتطورة.

وبالتالي فإن تدارك الهامش على الفائدة سيتم حتما عن طريق تطوير زبائن شريحة "الخواص والمهن الحرة".

تعتبر إنجازات القرض الفلاحي للمغرب خارقة في ظل إكراهات مهمة المرفق العام. فإذا آخذنا بعين الاعتبار النقص المقدر ب 250 مليون درهم والمرتبط بأسعار الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي أي 5% و 5،5% (رغم انتهاء الاتفاقية مع الدولة حول الفوائد المدعمة) فإن معامل استغلال القرض الفلاحي للمغرب يكون أقل من معامل الأبناك المغربية المشابهة من حيث الحجم.

وعموما، فإن مؤشرات انتاجية القرض الفلاحي للمغرب تتجه نحو مؤشرات القطاع نتيجة نمو نشاط البنك بين 2009 و2015 سواء بالنسبة للقروض أو الموارد أو الناتج البنكي الصافي.

(...)

ثانيا. مساهمة القرض الفلاحي في تمويل ودعم القطاع الفلاحي

أ. دعم تمويل القطاع الفلاحي

➢ **تطبيق اتفاقية الدولة مع القرض الفلاحي حول "دعم سعر الفائدة المطبق على القطاع الفلاحي 5 % و5.5 %"**

لم تنص الاتفاقية على استهداف محدد للمستفيدين، ويساهم القرض الفلاحي للمغرب بخبرته في إغناء التفكير وعملية صنع القرار. إلا أن دعم سعر الفائدة يبقي أداة في أيدي السلطات العامة لنشر سياساتها، ولا يمكن أن يكون البنك مسؤولا عن الخيارات التي اتخذت أو آثارها لتي تعم مع ذلك فائدتها بشكل كامل على صغار المزارعين.

(...)

في الواقع، استفاد جميع المزارعين وأهداف التمويل المذكورة في الاتفاق من أسعار الفائدة المخفضة 5 و5.5%.

من ناحية أخرى، يستطيع بعض كبار الفلاحين المنخرطين في إطار الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر الحصول على أسعار فائدة منخفضة من النظام البنكي، والتي يمكن في بعض الأحيان أن تكون قريبة جداً من اسعار الفائدة المدعومة بنسبة 5% و5.5% أو حتى أقل من ذلك.

كما أن تعميم أسعار الفائدة المدعومة يفيد بشكل رئيسي صغار الفلاحين، وهو ما يتماشى مع روح هذا التدبير. وإذا تم تجديد هذه العملية، فيمكن حينئذ دراسة ممارسة الاستهداف شريطة ألا يؤدي ذلك إلى مشاكل سياسية أو إقليمية.

➢ **احترام بعض بنود الاتفاقية**

(...)

وتبقى الفروق في تطبيق أسعار الفائدة المدعومة صغيرة نسبياً مقارنة بالمبالغ المتضمنة، حيث تبلغ القروض غير الفلاحية والقروض المعاد ترتيبها المستفيدة من أسعار الفائدة المدعومة 67 مليون درهم بالأصول (1.3 مليون درهم في السنة من الفائدة) مقابل غلاف قدره 7.7 مليار درهم، أي أقل من 1 %. (في جميع الحالات، يتعلق الأمر بزبناء قرويين).

وعلاوة على ذلك، فإنها لا تؤثر بأي حال على مساهمة الدولة حيث أنها ما تتحمل سوى 250 مليون درهم من أصل 307 ملايين درهم بسبب فارق السعر الذي تحملته، أي فرق مقدر ب 57 مليون درهم. ويظل تأثير الملاحظات المختلفة أقل بكثير من هذه الفارق.

ومع ذلك، هناك مشكلة تتعلق بصحة قاعدة البيانات الخاصة بنا خلال فترة الاتفاق والتي تعود الى فترة ما قبل وضع نظام المعلومات الجديد للبنك.

(...)

➢ **زيادة حصة الدولة في الدعم**

(...)

يبلغ الفرق في مبلغ الاعتمادات الخاضعة للدعم 12 مليون درهم فقط من بين القروض المعنية والتي يبلغ مجموعها 7.7 مليار درهم.

(...)

في الواقع، فإن الأثر على مبلغ الإعانة على هذه الـ 12 مليون درهم يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ المعنية، والتي تمثل 0.16 %، مع العلم أنه منذ عام 2011 لم تعد الدولة تدفع حصتها مما يجعل القرض الفلاحي للمغرب يتحمل كل التكلفة كما أشار إلى ذلك المجلس الأعلى الحسابات في النقطة التالية.

قد يقوم البنك بتخفيض سعر الفائدة خصوصا سعر ال 5.5 % للقروض القابلة للإهلاك من أجل تشجيع الديناميكيات التي تمت ملاحظتها في بعض القطاعات.

(...)

➢ **استمرار تطبيق الدعم خارج بعد انتهاء الاتفاقية**

بناء على تعليمات مجلس رقابته، ولدعم تمويل الأنشطة الفلاحية، حافظ القرض الفلاحي للمغرب على أسعار فائدة الدعم، على حسابه وبمبلغ 250 مليون درهم على الأقل.

على الرغم من أن الاتفاقية انتهت في 31 ديسمبر 2011، إلا أنه يتم منح أغلب القروض الفلاحية بمعدلات فائدة مخفضة تبلغ 5% و5.5%.

يعتبر القرض الفلاحي للمغرب أن الاعتماد على أسعار الفائدة المدعومة من شأنه أن يشكل حافزا هيكليا لتنمية الزراعة ودعم مخطط المغرب الأخضر. وقد قام بذلك وفقًا لتعليمات مجلس الرقابة، وبتكلفة سنوية تصل 250 مليون درهم على الأقل، ويتم بترها مباشرةً من ناتجه البنكي الصافي.

ب. عملية إعادة التأهيل المالي للفلاحين الصغار

➢ **تخفيف حجم ديون الفلاحين الصغار**

(...)

تنص المادة 1 من اتفاق الدولة مع القرض الفلاحي المبرمة بتاريخ 8 يوليوز 2011 على أن عملية تخفيف عبء الديون تتعلق بكل من القروض السليمة أو القروض ذات الديون المستحقة أو المعلقة الاداء.

لن يفهم أي فلاح أن يتم استبعاده من هذه العملية لاعتبارات مرتبطة بالقواعد التقنية لتصنيف الديون، والتي ليست له أدنى دراية بها. استثناءات كهذه كانت ستجعل من الصعب تنفيذ هذه العملية على أرض الواقع.

ونتيجة لذلك، لم يتم استبعاد القروض التي استفادت من الأسعار المدعومة، وكذلك القروض الموحدة أو المعاد جدولتها، من إعادة التأهيل المالي للفلاحين سنة 2011.

➢ **تنفيذ عملية التخلي الجزئي عن الديون**

يتيح التشغيل الآلي المركزي للعملية نوعا من السرعة، والتغطية المضمونة للمستفيدين، وكفاءة لا يمكن إنكارها، مع نسبة ضئيلة من الخطأ المحتمل.

لا تمثل القروض غير الفلاحية التي استفادت من العملية سوى 0.7% من إجمالي مبلغ التخلي.

وبغض النظر عن الإجابات المقدمة أدناه فان الملاحظات حول عملية التخلي تستدعي الحديث عن اشكاليات المعايير المعتمدة حيث أنه لا يوجد معيار مثالي وغير قابل للنقد.

على سبيل المثال، فإن اختيار حد أقصى قدره 100000 درهم يستثني الفلاح الذي يتجاوز مبلغه المستحق هذا السقف. كما أن تحديد موعد معين لتنفيذ العملية يكون له نفس النتائج.

واستناداً إلى الخبرات المنبثقة عن العمليات السابقة، كان اختيار تنفيذ عملية التخلي لعام 2011 بطريقة الية واوتوماتيكية هو الطريقة الأكثر أماناً لكي تتم هذه العملية بكل شفافية مع التخفيض من مخاطر وقوع أخطاء.

(...)

➢ تطور بنية محفظة الديون المؤهلة

(...)

بعد عملية إعادة التأهيل لسنة 2015، تمت تسوية 45 % من هذه الملفات.

نعتبر أن هذه العمليات تندرج في نظام تكراري حيث أننا إذا قمنا في كل عملية بتسوية حوالي 40 % ومنح الفرصة لـ 60 % المتبقية لتصبح منتظمة في المستقبل، فإننا نعمل من أجل الإدماج المالي للعالم القروي وهذا ما الذي يتوافق تماما مع فلسفة البنك. خلاف ذلك، فإننا نحكم على قرابة 320.000 فلاح بوقف النشاط والهجرة القروية.

وتجدر الإشارة إلى أن الديون غير المسددة، والتي ازداد عددها سنة 2015، تتعلق بالمبالغ المستحقة التي لم تتم تسويتها (55% من محفظة سنة 2011)، وهو أمر طبيعي للغاية حيث يستمر اقتطاع الأقساط.

(...)

ومن خلال الجمع بين تخفيف المديونية وإعادة جدولة الديون وتمويل الفلاحين، كان الهدف من هذه العملية هو ادماج صغار الفلاحين في ديناميكيات الاستثمار والإنتاج التي يعرفها القطاع في ظل مخطط المغرب الأخضر.

➢ الوضعية المالية للمستفيدين من عملية التأهيل المالي

يجب على القرض الفلاحي للمغرب التعاقد مع الدولة بشأن العمليات تخفيف مديونية الفلاحين، في إطار برنامج مخصص لدعم الفلاحة.

أدت عملية إعادة التأهيل المالي التي بدأت عام 2011 إلى تحسين كل من الوضع الاجتماعي للعديد من الفلاحين وجودة محفظة القرض الفلاحي الخاصة بهذه الفئة من العملاء، حيث تم تسوية ما يقرب من 45٪ من الملفات.

وبالنظر إلى الصعوبات التي يواجهها بعض الفلاحين في الوفاء بالتزاماتهم (نظرا إلى المدة التي حددت لهم وأقدمية ديونهم) وأيضا الوضع الاقتصادي الصعب الذي ميز السنة الفلاحية 2016/2015، فقد كان من الضروري تمديد عملية اعادة التأهيل

(...)

بشكل عام، يرى البنك أنه بالنسبة لهذا النوع من العمليات، يجب على الدولة أن تتحمل بشكل مباشر تخفيف الديون عن الفلاحين ولا تعزو ثقله على البنك (حتى إذا كان معوضا بزيادة جزئية في رأس المال). كما أن هذه العمليات يمكن أن تصاحب مستقبلا برامج محددة للدعم من وزارة الفلاحة.

ج. مواكبة تمويل مخطط المغرب الأخضر

تم دمج مخطط المغرب الأخضر بشكل كامل في الخطة الاستراتيجية للبنك والفروع التابعة له، مما سمح للقرض الفلاحي بتجاوز أهدافه بشكل كبير.

لم يكن تحقيق المنجزات الهائلة للقرض الفلاحي في إطار الدعم المالي لمخطط المغرب الأخضر، والمقدرة بـ 120 % من التزاماتنا، ممكنًا الا بفضل الدمج الكامل لعناصر هذه الخطة في استراتيجية البنك على الشكل التالي:

- قنوات توزيع كبيرة (القرض الفلاحي وتمويل الفلاح ومؤسسة أرضي) (...)
- تقسيم مختلف سلاسل القيم ووضع أكثر من 150 منتجًا ماليًا متكيفًا مع كل شريحة. (...)
- معرفة أفضل بالقطاعات، والمناطق المناخية الفلاحية والجهات الفاعلة العاملة في هذا القطاع. (...)

➢ انجاز أهداف التمويل

(...)

للتذكير، فإن الهدف الرئيسي لمخطط المغرب الأخضر هو الزيادة الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي حتى يصبح أحد دافعات نمو الاقتصاد المغربي.

يحتم الارتفاع الكبير في القيمة المضافة الفلاحية اتخاذ إجراءات تحقق نمو مختلف سلاسل القطاع بدون استثناء.

يدمج مخطط المغرب الأخضر كل السلاسل الفلاحية بجميع مكوناتها، حيث تدمج أنشطة التخزين والتسويق والتثمين الأولي والثانوي بالإضافة إلى جميع الأنشطة التي تساهم في تطوير هذه السلاسل مثل المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات .....)، مصنعي المعدات الفلاحية أو حتى الاستشارة الفلاحية الخاصة.

تصنف إحصائيات القرض الفلاحي للمغرب، الدعم المالي لهؤلاء الفلاحين ضمن دعم مخطط المغرب الأخضر.

كل إنجازات مخطط المغرب الأخضر مرتبطة بالأنشطة الفلاحية والصناعات الغذائية، ولا سيما قطاع الحبوب وتصنيع الحمضيات وتربية الدواجن والمخابز والحلويات والبسكويت وصناعة منتجات الألبان.

وتتعلق الملفات الأخرى باقتناء عقارات فلاحية أو عربات للفلاحة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شراء الأراضي الفلاحية يشكل الخطوة الأولى نحو الاستثمار الفلاحي، وتعتبر المركبات التي يشتريها الفلاحون كأدوات للإنتاج.

(...)

III. تعقيبات وزير الاقتصاد والمالية

(نص التعقيب كما ورد)

إن دراسة مشاريع الملاحظات المتعلقة بتسيير القرض الفلاحي للمغرب والتي يعتزم مجلس الحسابات إدراجها في تقريره السنوي تستوجب منا تقديم الإيضاحات التالية:

1. فيما يخص الوضعية المالية للبنك، تجدر الإشارة إلى أنه بفضل الدعم المالي الذي تقدمه الدولة إلى القرض الفلاحي للمغرب، لا سيما من حيث الأرصدة الرأسمالية والتحسن المسجل في السنوات الأخيرة من حيث حوكمتها، فإن الربحية والسلامة المالية للبنك تحسنت. وفي هذا الصدد، تم تحقيق فائض دخل صافٍ مع الامتثال التام للقواعد الاحترازية التي أقرها بنك المغرب (بما في ذلك نسبة الأموال الذاتية من الدرجة الأولى Tier One ونسبة الملاءة)، على الرغم من:

- تخصص البنك في تمويل القطاع الفلاحي الذي يعتبر شديد المخاطر ويتأثر مرارًا بالجفاف، مما يؤثر سلبًا على مداخيل الفلاحين للوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، كما أن الدورة الإنتاجية للقطاع الفلاحي طويلة تتجاوز سنة؛
- القيود المفروضة على البنك للقيام بمهام المرفق العمومي (دعم تمويل صغار المزارعين و / أو إلغاء و / أو إعادة جدولة الديون).

2. فيما يخص الملاحظات المتعلقة **بجودة محفظة القروض** الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب (تكرار عمليتي التوطيد وإعادة الجدولة، نقص في تكوين المؤونات، عدم الامتثال لتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتحديد القروض المتعثرة، عدم التطبيق الأوتوماتيكي للخصومات على الضمانات)، تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات غالباً ما تلاحظها بعثات البنك المركزي ويتم تتبع معالجتها وتصحيحها من قبل بنك المغرب ولجنة التدقيق القرض الفلاحي للمغرب.

3. أما بالنسبة لعملية دعم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للفلاحة، فإن هذه الآلية التي تهدف إلى خفض أسعار الفائدة التي يطبقها البنك على القروض الفلاحية من خلال تطبيق معدل 5٪ على قروض التسيير و5.5 % على القروض الاستثمارية، قد انتهت في عام 2011. ومنذ ذلك التاريخ، واصل القرض الفلاحي للمغرب تطبيق هذه الأسعار التفضيلية كجزء من سياسته الائتمانية لفائدة زبنائه الفلاحين مع تحمل العبء الناتج عنها، وذلك عقب موافقة مجلس المراقبة عليها بتاريخ 7 فبراير 2011.

وحسب البنك، فقد تم تنفيذ عملية الدعم وفقًا للإمكانيات التي يوفرها نظام معلومات في ذلك الوقت (2007-2011) ، والذي يتألف من نظام مركزي وأنظمة فرعية، حيث أن عملية نقل الملفات بين النظامين كان يشوبها بعض الاختلالات. ولم يتم تزويد البنك بنظام معلومات موثوق البيانات إلا في عام 2014.

4. إن عملية إعادة التأهيل المالي للفلاحين تندرج في إطار التوجيهات الملكية الموجهة للحكومة خلال انعقاد المناظرة الرابعة للفلاحة بمكناس بتاريخ 26 أبريل 2011، والتي تؤكد على اتخاذ إجراءات جذرية تهم أساسا تخفيف عبء ديون الفلاحين الصغار المترتبة عليهم لدى القرض الفلاحي. ولتحقيق هذه الغاية، تم إبرام اتفاقية بين

الدولة والقرض الفلاحي للمغرب بتاريخ 8 يوليوز 2011، تنص على أن يقوم البنك بتنفيذ 4 محاور خاصة بهذه العملية: التخلي نسبيا عن الديون الجزئية لصغار الفلاحين؛ إعادة جدولة الديون؛ تمويل الفلاحين؛ وإعادة تمويل الفلاحين الذين استفادوا من الإعفاء من الديون منذ عام 2005.

في هذا السياق، قررت الجمعية العامة غير العادية للقرض الفلاحي بتاريخ 29 يونيو 2011 الزيادة في رأس مال البنك بمبلغ 900 مليون درهم، منها 680 مليون درهم تمثل حصة الدولة و220 مليون درهم حصة المساهمين الآخرين. وقد تم صرف مساهمة الدولة في تغطية مساهمتها في عملية إعادة التأهيل المالي لصغار الفلاحين (380 مليون درهم)، وتقوية رأس مال البنك (300 مليون درهم).

5. القرض الفلاحي للمغرب هي الأداة الرئيسية للحكومة في مجال تمويل ودعم القطاعات الفلاحية. وموازاة مع نشاطه التجاري الذي يهدف إلى تمويل احتياجات المزارعين والاستغلاليات القابلة للتمويل على أساس تجاري، تم تكليف البنك من خلال نظامه الأساسي ليقوم نيابة عن الدولة بمهام المرفق العمومي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالفلاحين الصغار المستبعدين من التمويل المصرفي التقليدي. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك مسؤول أيضًا عن توجيه الدعم المالي للدولة الخاص بالاستثمار الفلاحي من خلال صندوق التنمية الفلاحية إلى جميع الفلاحين بما في ذلك زبناء البنوك الأخرى.

وفي سنة 2008، تم إبرام اتفاقية بين الدولة والقرض الفلاحي للمغرب لإنشاء شركة تمويل التنمية الفلاحية في إطار مهام المرفق العمومي المنوطة بالقرض الفلاحي. الهدف من إنشائها هو تمويل الفلاحين الصغار الغير مؤهلين للتمويل البنكي التجاري والحاملين لمشاريع ذات مردودية.

الهدف الأساسي من إنشاء هذه الشركة هو تمكين القرض الفلاحي للمغرب من احترام المعايير الاحترازية البنكية من جهة، والتفريق بين عملياتها التجارية والعمليات التي تتم في إطار مهام المرفق العمومي لحساب الدولة، من جهة أخرى.

وتستفيد تمويلات شركة تمويل التنمية الفلاحية من ضمانات صندوق التوازن الاحترازي الذي يغطي نسبة 60% من القروض المتعثرة للشركة. ويتم تمويل صندوق الضمان المدار من قبل القرض الفلاحي من خلال مخصصات الميزانية على أساس حجم التزامات الشركة.

وختاما، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المديرية تتقاسم الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الحسابات وأن ممثليها في مجالس إدارة البنك سيتابعون تنفيذها.